

الكتاب: إجراءات جمع الأدلة.

المؤلف: الملازم الأول علي بن حامد العجري.

الطبعة: مطابع الفرزدق التجارية - الرياض ١٤٠٦هـ - ١٤٠٧هـ.

●● جمع الأدلة الجنائية من مصادرها المشروعة يدخل كهدف أساسي من أهداف القواعد الإجرائية التي تبدأ بتلقي البلاغ وجمع الاستدلالات والانتهاه من التحقيق ومن ثم تحريك الدعوى الجنائية بإحالتها إلى المحكمة المختصة للفصل فيها.. والمحقق الجنائي هو المسؤول الأول عن جمع الأدلة من كافة مصادرها الشرعية سواء ما كانت منها مادية أو معنوية، يعاونه في ذلك أعوان من الضمراء ورجال البحث الجنائي، وتستقى الأدلة من مصادرها التي حددها القواعد الإجرائية فهي التي ترسم للمحقق الجنائي الأصول والحدود التي يجب أن يتقيد بها أثناء إجراء التحقيق، ولا يخرج عليها وإلا تعرض للمسئولية الإدارية أو الجنائية، كما قد يتعرض الإجراء نفسه للبطلان، وبطلان ما يترتب عليه من آثار كاعتراف ونحوه.

ويتناول هذا الكتاب الأساليب العلمية الصحيحة لجمع الأدلة طبقاً للقواعد الإجرائية في كشف الجريمة، ولما لهذا الموضوع من أهمية بالغة، فقد ذكر المؤلف بعضاً من الأصول والمبادئ الإجرائية المهمة التي يعمل المحقق الجنائي في محيطها ويلتزم بها، ونظراً لأن هذه الإجراءات ليس من السهل إهمالها أو إغفالها لأنها ليست من الإجراءات العادية التي يعمل بها، بل أنها تستلزم شروطاً وقواعد وضوابط يتقيد بها المحقق الجنائي، وإلا تعرضت إجراءاته للبطلان والظعن من قبل الخصوم في الدعوى الجنائية.. ولذلك تناول المؤلف في فصل تمهيدي إجراءات جمع الأدلة وغايتها الأساسية موضحاً في ذلك أهم الإجراءات المتبعة في جمع الأدلة وبيان الخطوات التي يجب على المحقق الجنائي اتباعها وكذلك القواعد النظامية والمبادئ الأصولية لتلك الإجراءات حتى يمكن من خلالها إظهار الحقيقة على النحو المطلوب والمثمر والتي عمل ضوئها يمكن تقرير الموقف الجنائي للمتهم سواء بادانته ومن ثم تطبيق العقوبة الملائمة لجريمته، أو الحكم بالبراءة إذا لم يثبت عليه شيء.

كما يتناول هذا الكتاب بايجاز أهمية الآثار المادية ودورها في كشف الحقائق والأساليب الصحيحة لكشف الآثار المادية ورفعها بالطرق السليمة، ثم كيفية تحريزها وإرسالها إلى الخبراء المختصين الذين بدورهم يقومون بإجراء الفحوصات والتحليل اللازمة لإبداء رأيهم الفني حسب ما تقدم به المحقق من طلب.

وقد قُسم موضوع الكتاب إلى تمهيد وثلاثة فصول:

• **التمهيد:** يتعلق بالمنهج وسبب البحث في هذا الموضوع.

- **الفصل الأول:** تناول النظام القانوني لإجراءات جمع الأدلة، موجزا في ذلك شروط صحة الإجراءات، ومن يتولى تلك الإجراءات وتناول المعاينة الشاملة لمسرح الجريمة والأشخاص - المتهم والمجني عليه - ثم انتقال إلى التفتيش شاملا بدوره تفتيش الأماكن -مسكن المتهم، والأشخاص، المتهم، ثم تطرق للإجراءات الماسة بحرية المتهم وتقييدها وهي الضبط والقبض، ثم تحدث عن الخبراء باعتبارهم أهم أعوان المحقق، وكيفية الاستعانة بهم لتقديم الأدلة المادية الفنية، ثم الإجراءات الاستثنائية التي يستطيع المحقق اتخاذها في ظروف معينة، وفقا لشروط معينة. وهي مراقبة الأحاديث السلوكية والأسلوكية، وضبط الرسائل والطرود البريدية ثم انتهى إلى قواعد وأصول سؤال الشهود واستجواب المتهمين وإجراءات المواجهة وطرق الاختيار والعرض.

- **الفصل الثاني:** خصصه المؤلف لبيان شروط صحة الإجراءات الجنائي والسلطات المختصة بجمع الأدلة الجنائية، وترتيب هذه الإجراءات عندما يتناولها المحقق بصورة عملية لتحقيق أفضل النتائج، وماهي القيود القانونية التي تفرض عليه حتى يعمل في إطارها الشرعي الصحيح ولا يخرج عليها.

- **الفصل الثالث:** تناول موضوع الأدلة المادية وذلك ببيان ماهيتها وأهميتها لكشف أبعاد الجريمة وأقسامها وأنواعها كما تطرق إلى الآثار المادية التي يمكن أن يوجهها المحقق على الطبيعة في مسرح الجريمة حتى يكون على بينة من أمرها، وكيفية التعامل معها شاملة آثار الأقدام والأسلحة النارية والآلات والأسنان والشعر والأظافر والزجاج والتراب والغبار والعجلات وكذلك بصمات الأصابع والدم والبقع والافتراقات على اختلاف أنواعها.